المدى

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
8 صفحات (النسخة الالكترونية)

العدد (2291) السنة الثامنة - الجمعة (28) تشرين الاول 2011
http://www.almadapaper.net - Email: almada@almadapaper.com

إقـــــرأ في المدى

2 دولة القانون يجهل ما تريده العراقية ويطلب توضيحا

3 الداخلية: اعتقالات البعثيين قانونية

6 السعودية تتأهب لاختيار ولي عهد جديد

8 منتخبنا يعسكر في الدوحة الاثنين المقبل

## المالكي: سنثبت للعالم عدم حاجتنا للأميركان

**بغداد/ المدى**

اكد رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، الخميس، أن العراق قادر على إدارة الملف الأمني وسنثبت ذلك للعالم، وفي حين طالب الحكومات المحلية بإقصاء الشركات المتلكئة في تنفيذ المشاريع واتخاذ إجراءات رادعة بحقها، أشار إلى أن الحكومة ستحيل المشاريع الكبيرة في المحافظات إلى شركات عربية وأجنبية قادرة على تنفيذها.

وقال نوري المالكي خلال اجتماع عقده مع رئيس وأعضاء مجلس محافظة بابل، إن "الحكومة ستقوم بإحالة المشاريع الكبيرة في المحافظات إلى شركات عربية وأجنبية كبيرة قادرة على تنفيذ مثل هكذا مشاريع ضخمة"، مطالبا الحكومات المحلية بـ"إقصاء الشركات غير القادرة والمتلكئة في تنفيذ المشاريع واتخاذ إجراءات رادعة بحقها". ودعا المالكي الشركات العالمية إلى "دخول السوق العراقية والإستثمار فيها"، مؤكدا على ضرورة "محاربة الفساد وضربه بيد من حديد".

وبخصوص حملة الاعتقالات التي يشهدها عدد من المحافظات قال المالكي ان حملة الاعتقالات تم تطبيقها مع ظهور تورط عناصر لحزب البعث المنحل في العمليات الارهابية والخروق الأمنية في بغداد والمحافظات"

# صلاح الدين ترد على الحكومة: محافظتنا إقليمٌ

## التصويت غاب عنه دولة القانون.. والمجلس يعاين استكمال الإجراءات الدستورية

**بغداد/ المدى**

صوت مجلس محافظة صلاح الدين، الخميس، على اعتبار المحافظة إقليما اقتصاديا وإداريا ضمن "العراق الموحد"، مشيرا إلى أن التصويت تم بثلثي الأعضاء الحاضرين والبالغ عددهم عشرين عضوا بغياب ممثلي ائتلاف دولة القانون.

وقال أمين عام المجلس نيازي معمار أوغلو في مؤتمر صحافي عقده، امس في مبنى المحافظة"، إن "مجلس المحافظة صوت خلال جلسة، على اعتبار المحافظة إقليما اقتصاديا وإداريا ضمن العراق الموحد"، مبينا أن "التصويت تم بثلثي الأعضاء الحاضرين والبالغ عددهم عشرين عضوا بغياب ممثلي ائتلاف دولة القانون".

وأكد أوغلو أن "مجلس المحافظة سيفاتح مجلس رئاسة الوزراء لاستكمال الإجراءات الدستورية والقانونية".

وأشار أوغلو إلى أن "تصويت المجلس لإعلان المحافظة إقليما جاء لأسباب عدة هي عدم إعطاء الحكومة المركزية للمحافظة الصلاحيات الدستورية والقانونية المطابقة لمجالس المحافظات وفق القانون ٢١ لسنة ٢٠٠٨، ومنح المحافظة استحقاقها من التخصيصات المالية وفق الدرجات الوظيفية المقررة للمحافظات، فضلا عن سياسة الإقصاء والتهميش والاعتقالات العشوائية المستمرة دون سبب قانوني، والاستملاكات المستمرة حول الإمامين العسكريين في سامراء لأسباب طائفية، والتي تؤدي إلى تغييرات ديموغرافية في المدينة، مما يتعارض مع أحكام الدستور".

وتابع أمين عام مجلس محافظة صلاح الدين بالقول، إن "فقدان التوازنات للمناصب الحكومية والأجهزة الأمنية و تعدد القيادات الأمنية المرتبطة بالمركز، والتي تنفذ سياسات المركز دون الرجوع إلى الحكومة المحلية هي من أسباب إعلان الإقليم أيضا"، مشيرا إلى "عدم تحقق المصالحة الوطنية التي وعدت الحكومة بها بالرغم من وجود وزارة لهذا الغرض والتعاون الكلي من قبل حكومة صلاح الدين مع الحكومة المركزية طيلة هذه المدة".

الى ذلك، اكد النائب السابق وعضو الائتلاف الوطني وائل عبد اللطيف ان "تشكيل إقليم محافظة صلاح الدين قانوني اذا صوت ثلث اعضاء مجلس المحافظة عليه".

وقال في تصريح لوكالة كل العراق إن "الدستور يبيح تشكيل الاقليم اذا صوت ثلث اعضاء المحافظة لصالح القانون المقدم ثم يقدمون طلبا للمفوضية العليا للانتخابات لتحويل المحافظة الى اقليم".

واضاف عبد اللطيف إن "المفوضية ستقوم بمفاتحة مجلس الوزراء من اجل الاموال اللازمة لاجراء الاستفتاء الشعبي لجعل المحافظة اقليما".

واوضح إن "القانون يشدد على ذهاب ٥٠ بالمئة من الناخبين في المحافظة الى الاستفتاء حتى يحصل على الصفة القانونية"، مبينا إن "حصول المقترح على نصف اصوات الناخبين من مجموع الـ ٥٠ بالمئة سيجعله يكتسب صفة القبول القانونية للمحافظة كإقليم".

واشار عبد اللطيف الى ان "اعلان هذا الاقليم له ابعاد طائفية"، كاشفا "في الوقت ذاته من انهم يعملون على تشكيل هذا الاقليم منذ ستة اشهر".

من جانبه، نفى النائب عن محافظة الانبار، كامل الدليمي الانباء التي تحدثت عن نية المحافظة اقتفاء اثر صلاح الدين واعلانها اقليما، وقال في تصريح لـ"المدى"، امس "الانباء التي تتحدث عن نية مجلس محافظة الانبار اعلان الاقليم عارية عن الصحة وانه لم يفكر في هذا الامر بهذا الوقت"، موضحا "ستكون اليوم تظاهرات لاهالي المحافظة ردا على الاعتقالات التي تشهدها مدنها"، مبينا "من بين الاسماء الواردة ضمن قوائم المتعقلين اشخاص فارقوا الحياة من عدة سنين وهذا امر يخلق الشك لدى المحافظة".

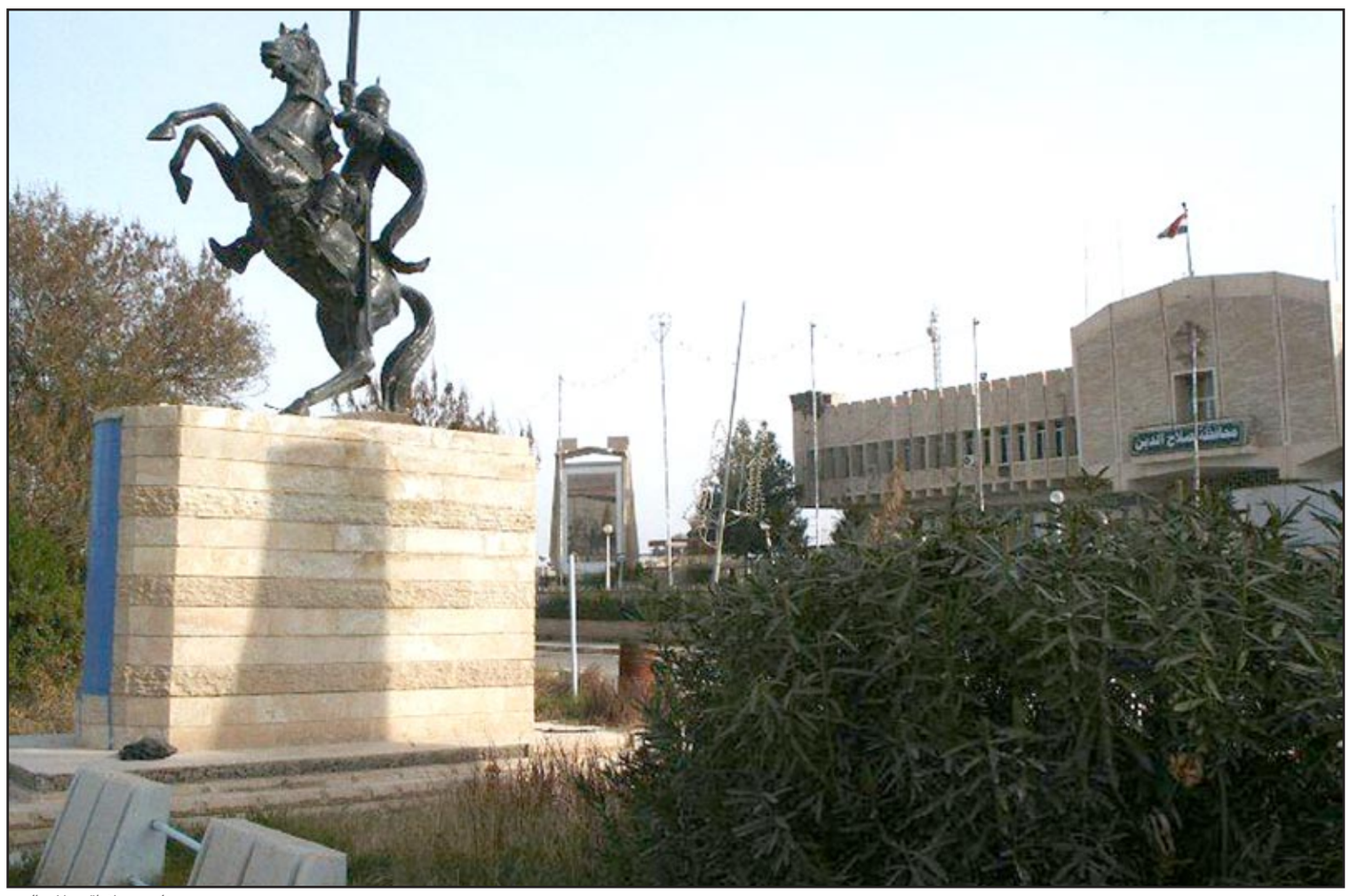

مجلس محافظة صلاح الدين

## "سي آي أي" تبحث عن وسائل جديدة للتجسس على العراق

□ **بغداد/ المدى**

قالت صحيفة "ميلليت" التركية ان وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية "سي آي أي" بدأت في البحث عن طرق جديدة لتسيير فعالياتها في العراق بعد إعلان الرئيس الأمريكي باراك أوباما سحب القوات الأمريكية من هناك بحلول كانون الاول القادم .

وقالت الصحيفة "من أجل ذلك بدأ التطرق إلى نقل كافة الأجهزة الاستخباراتية الى قاعدة "انجرليك" في مدينة أضنة جنوب تركيا ومنها طائرات تجسس بدون طيار" .

وقال دبلوماسي في السفارة التركية لدى واشنطن للصحيفة، رفض الافصاح عن اسمه، إن طائرات التجسس من دون طيار سيتم استخدامها من قبل كل من أمريكا (cia) وتركيا، مشيرا إلى أن تركيا ستستخدمها في مجال مكافحة إرهاب ، أما أمريكا فستستخدمها لأغراضها الأخرى .مؤكدا للصحيفة أن الولايات المتحدة ستستمر في تقديم مساعدتها للجانب التركي.

من جهة أخرى، أشار مسؤول أمريكي رفيع المستوى إلى أن نشاطات وجمع المعلومات الاستخباراتية لوكالة المخابرات المركزية من الممكن ان يتم من تركيا والكويت بهدف متابعة كافة التطورات الجارية في العراق وإيران وسوريا بعد أن كانت تتم عبر القواعد الامريكية في العراق.

## الخزاعي: ملف المصالحة مع المسلحين في فصوله الأخيرة

□ **بغداد/ المدى**

أعلن مستشار رئيس الوزراء لشؤون المصالحة الوطنية امس الخميس، أن ملف التصالح مع الفصائل المسلحة سيتم إغلاقه بمغادرة القوات الأميركية البلاد نهاية العام الحالي، منوها إلى أن من لم يلتحق بمشروع المصالحة ولا يزال يمارس أعماله سيكون خارجاً عن القانون.

ويبلغ عدد الفصائل المسلحة في العراق أكثر من ٥٠ فصيلا بعضها يعمل تحت إمرة القاعدة مثل تنظيم "دولة العراق الإسلامية" والبعض الآخر يضم تشكيلات من الجيش العراقي السابق والبعثيين ومنها "الجيش الإسلامي"، بينما تنشط في الجنوب وابرزها "حزب الله" العراقي و"عصائب أهل الحق".

وألقت عدة فصائل مسلحة بالسلاح وانضمت إلى العملية السياسية لكن فصائل أخرى ترفض ذلك وتقول إن العملية السياسية "باطلة شرعا" لأنها بنيت برعاية "الاحتلال الاميركي".

وقال مستشار رئيس الوزراء لشؤون المصالحة الوطنية عامر الخزاعي، إنه "سيتم إغلاق مشروع المصالحة الوطنية مع الفصائل المسلحة بمغادرة القوات الأميركية العراق بنهاية العام الحالي".

وأضاف أن "من لم يلتحق من الفصائل بمشروع المصالحة الوطنية سيكون هناك تعامل آخر معه".

وأوضح الخزاعي أن "مبررات وجود الفصائل المسلحة في العراق سيزول بزوال القوات الأميركية، وإن وجدت تلك الفصائل فسيكون التعامل معها على أنها خارجة عن القانون".

## مسؤول محلي: جهات سياسية وراء الابتزاز في الموصل

□ **بغداد/ المدى**

اتهم قائممقام قضاء سنجار ميسر حجي صالح بعض الاطراف السياسية والجماعات الارهابية والعناصر الاجرامية بالوقوف وراء عمليات خطف المواطنين وابتزازهم".

وقال في تصريح لوكالة كل العراق ، "ان عمليات الخطف التي تتكرر في القضاء ومدن الموصل الاخرى تقوم بها بعض الاطراف السياسية والعصابات الاجرامية والمجاميع الإرهابية لغرض الحصول على الاموال".

ولم يستبعد صالح "ضلوع بعض المواطنين ممن لديهم ميول اجرامية ومن الخارجين عن القانون ومن سكنة القضاء في هذه العمليات الاجرامية".

واشار الى انه لا توجد منطقة تخلو من هكذا عناصر "داعيا "جميع الاطراف الى مكافحتهم والحد من خطورتهم التي تؤثر على امن وسلامة المجتمع والمواطنين".

واشار الى وجود تنسيق امني قوي بين الاجهزة الامنية من الجيش العراقي وقوات البيشمركة والاسايش من اجل مكافحة هذه الظاهرة السلبية والخطيرة". يذكر ان قضاء سنجار شهد في الاونة الاخيرة عمليات خطف عديدة، مع مطالبة ذوي المخطوفين بمبالغ فدية تصل الى مئات الالاف من الدولارات مقابل اطلاق سراحهم، فضلا عن ان بعض المخطوفين يتعرضون للقتل بعد استلام الخاطفين للاموال".

وكانت مصادر مطلعة،قد قدرت في وقت سابق لـ"المدى" أن يصل ما تحصل عليه التنظيمات الإرهابية، لاسيما القاعدة، في محافظة نينوى من إتاوات إلى ٥ ملايين دولار شهريا، وإذ لم تنف قيادة عمليات المحافظة هذا الأمر، فانها قللت من فعالية هذه العصابات وما تقوم به.

المصادر المطلعة قالت لـ"المدى" أمس، إن الحكومة المحلية في نينوى لم تحرك ساكناً تجاه حالات الابتزاز التي يتعرض لها سكان المحافظة، وان المبالغ التي يتحصل عليها الإرهابيون من خلال فرضهم الإتاوات على فئات من السكان تتجاوز الـ ٥ ملايين دولار شهريا، موضحة "أن هناك أكثر من ٣١٦٠ مولدة أهلية يجبر أصحابها على دفع ما يقارب الـ ٢٠٠ دولار شهريا، فضلا عن ٦٠٠ صيدلية، إضافة إلى محال الصاغة وورش تصليح السيارات وأصحاب المهن الحرة.

## ثلاث لجان لحل الخلافات بين بغداد وأربيل

□ **بغداد/ المدى**

أعلنت رئاسة إقليم كردستان، ، عن اتفاق أبرمه وفدها مع رئيس الوزراء نوري المالكي على تشكيل ثلاث لجان مشتركة لحل قضايا البيشمركة وقانون النفط والغاز والمادة ١٤٠ من الدستور، فيما أشارت إلى أن الجانبين قررا صرف المستحقات المالية لإقليم كردستان منذ العام ٢٠٠٧ ولغاية العام ٢٠١١ من قبل وزارة المالية في بغداد.

وقال رئيس ديوان رئاسة الإقليم فؤاد حسين في تصريحات صحافية، إن "اجتماع وفد حكومة إقليم كردستان برئاسة رئيس الحكومة برهم صالح مع رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي تمخض عن تشكيل ثلاث لجان مشتركة من بغداد وأربيل لحل قضايا البيشمركة وقانون النفط والغاز والمادة ١٤٠ من الدستور"، مبينا أن "اللجان سيتوجب عليها تقديم تقارير بشأن تلك المسائل إلى الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم".

وأضاف حسين أن "المالكي أكد في اجتماعه مع صالح، أنه في حال توصل اللجان المشكلة إلى اتفاق بشأن تلك المسائل فإن الطريق ستكون سالكة لحلها جميعاً"، مشيرا إلى أن "الجانبين قررا اتخاذ إجراءات فاعلة للإسراع بتنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور العراقي".

وتابع حسين أنه "من تلك الإجراءات إصدار عدة قرارات من قبل مجلس الوزراء الاتحادي والتنسيق مع مجلس النواب لإلغاء قرارات لجنة شؤون الشمال والقرارات التي أصدرها مجلس قيادة الثورة المنحل، وإعادة الأملاك والأراضي التي صادرتها المؤسسات الحكومية في زمن النظام السابق".

وبشأن قانون النفط والغاز أوضح حسين أنه "تقرر أن تستمر وزارتي النفط الاتحادية والموارد الطبيعية في حكومة إقليم كردستان في المباحثات والاتصالات واعتماد مسودة قانون العام ٢٠٠٧ كأساس للمباحثات، وأي تغيير يتم في القانون يكون بموافقة الطرفين"، مؤكدا أنه "تم تحديد شهرين للموضوع، كما جرى بحث مصاريف الشركات العاملة في مجال النفط في إقليم وكردستان".

وأشار حسين إلى أن "المالكي وصالح بحثا مسألة البيشمركة، وتم التأكيد على إدراج تلك القوات في إطار منظومة الدفاع الوطنية وإيجاد حلول دستورية وقانونية للمشاكل التي تواجهها، سيما إعادة مصاريفها والتي تقع على عاتق الحكومة الاتحادية منذ العام ٢٠٠٧، إضافة إلى توفير الرواتب والمستلزمات ومشاركة هذه القوات في التدريب والتأهيل ومنحها امتيازات ملائمة وفقاً للقانون".

وذكر حسين أنه "تقرر أن تقوم وزارة المالية المركزية باتخاذ الإجراءات اللازمة لصرف مستحقات مالية لإقليم كردستان منذ العام ٢٠٠٧ ولغاية العام ٢٠١١، كالبترودولار واستيراد المحروقات لمحطات توليد الطاقة الكهربائية في إقليم كردستان ومبالغ موازنة تنمية الأقاليم وواردات المنافذ الحدودية ومسألة استفادة موظفي إقليم كردستان من قرض المئة راتب ومساعدة البنك المركزي".

## السنيد ينفي مساعدة دمشق في كشف المخطط البعثي

### واسط: اعتقلنا ٦٠ منهم.. والعراقية تعتبر الانسحاب الأميركي مفاجأة للحكومة

□ **بغداد/ المدى**

نفى القيادي في دولة القانون حسن السنيد، ، ما نقل عنه بشأن تزويد النظام السوري معلومات للعراق حول الاعتقالات الأخيرة، متهما شخصيات في العراقية بالوقوف وراء تسريب هذه الإخبار للصحف التي تنتمي "للبعث الصدامي".

وقال السنيد "، إن "التصريحات الإعلامية التي نسبت إلي بشأن تزويد النظام السوري العراق بمعلومات حول الشبكة التي القي القبض عليها، كاذبة وعارية عن الصحة،وأنني لم أصرح لأي مؤسسة إعلامية حول هذا الموضوع"، مؤكدا أن "الصحف والمواقع الالكترونية التي تناولت هذا التصريح مشبوهة ومعروفة بانتمائها إلى البعث الصدامي"، بحسب تعبيره.

الى ذلك، اعتبرت القائمة العراقية، ، أن الاعتقالات الأخيرة تؤكد أن رئيس الوزراء نوري المالكي يمر بحالة من التخبط بسبب إعلان الرئيس الأميركي الانسحاب من العراق، مؤكدة أن هذا الأمر يعد مفاجئا للمالكي، متهمة إياه بالتحالف مع النظام السوري لقمع السوريين مقابل اعتقال العراقيين.

وقال المتحدث باسم القائمة العراقية حيدر الملا إن "تصريح القيادي في حزب الدعوة حسن السنيد بأن الاعتقالات الأخيرة تمت بناءً على معلومات قدمها النظام السوري، دليل واضح على حالة التخبط التي يمر بها رئيس الوزراء نوري المالكي"، مبينا أن "هذا التخبط جاء بسبب إعلان رئيس الإدارة الأميركية باراك اوباما الانسحاب، الأمر الذي يعد مفاجئا للمالكي".

وأعرب الملا عن استغرابه "كيف يتحول النظام الذي كان يوما مصدرا للإرهاب إلى مصدر معلومات يستند عليها المالكي لاعتقال العراقيين، الأمر الذي يعني وجود تخبط كبير"، مستدركا "إذا كان المالكي يعتقد أن الأجهزة الأمنية غير قادرة على ملء الفراغ الأمني بعد الانسحاب ولديه رغبة

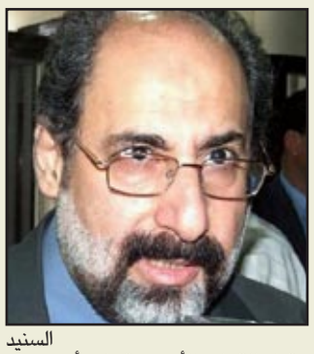

السنيد

بابقاء القوات الأميركية عليه أن يصرح بذلك علنا، بدلا من التحالف مع النظام السوري لقمع السوريين مقابل اعتقال العراقيين".

من ناحيتها أعلنت قيادة شرطة محافظة واسط، الخميس، عن اعتقال ٦٤ من قادة حزب البعث المنحل بتهمة التخطيط لانقلاب ضد الحكومة بعد خروج الجيش الأميركي من العراق.

وقال قائد شرطة واسط اللواء حسين عبد الهادي محمد خلال مؤتمر صحافي عقده امس في مقر قيادة شرطة واسط، إن "الاعتقالات التي طالت البعثيين في غضون اليومين الماضيين أسفرت حتى الآن عن اعتقال ٦٤ متهماً بالتخطيط لمحاولة انقلاب بعد رحيل القوات الأميركية".

وأضاف محمد أن "جميع الذين اعتقلوا هم من كبار أعضاء البعث الصدامي وكانوا ينتمون إلى شبكة ضمن تنظيمات حزب البعث المحظور ويخططون لتعكير العملية السياسية في البلاد والقيام بمحاولة انقلاب بعد رحيل الأميركان"، كاشفاً عن "وجود أوامر قبض جديدة ستطال عدداً من البعثيين ممن تثبت التحقيقات تورطهم مع الشبكة الإرهابية التي كانت تحاول زعزعة الأمن في البلاد".

ونفى محمد تنفيذ أي اعتقالات "عشوائية" بحق البعثيين أو غيرهم، ، مؤكداً أن "جميع الاعتقالات تمت بموجب أوامر قبض رسمية صادرة عن الجهات القضائية المتخصصة".